

الرئيس التونسي يثير جدلا بشأن الصلاحيات الأمنية والعسكرية

قيس سعيد: أنا القائد الأعلى للقوات المسلحة العسكرية والمدنية



صعد الرئيس التونسي قيس سعيد من لهجته إزاء خصومه السياسيين الأحد حيث شدّد على أنه هو القائد الأعلى للقوات المسلحة العسكرية والمدنية، في خطوة يرى مراقبون أنها تستهدف قطع الطريق أمام تعيينات تحاول الأطراف الداعمة لرئيس الحكومة هشام المشيشي الذي يشغل أيضا منصب وزير الداخلية بالنيابة فرضها صلب الأجهزة الأمنية.

تونس - بعث الرئيس التونسي قيس سعيد أمس الأحد برسائل إلى خصومه السياسيين مفادها أنه هو القائد الأعلى للقوات المسلحة الأمنية والعسكرية في أحدث تصعيد مع هؤلاء ما بنيًا بتصاعد الأزمة السياسية التي تعرفها البلاد. وجاء ذلك خلال إشرافه على العيد 65 لقوات الأمن الداخلي حيث قال الرئيس سعيد في الموكب الذي انتظم في قصر قرطاج بحضور رئيس الحكومة هشام المشيشي ورئيس البرلمان راشد الغنوشي "جئتم بالثمن الأصلي للدستور الأول الذي ختمه الرئيس الحبيب بورقيبة، والذي ينص على أن رئيس الجمهورية هو القائد الأعلى للقوات المسلحة، وجئتم بخصم الدستور الذي ختمه المرحوم الجلولي فارس، وينص الفصل 46 منه على أن رئيس الجمهورية هو القائد الأعلى للقوات المسلحة العسكرية".

وتابع "وجئتم بالدستور الحالي، رئيس الجمهورية يتولى القيادة العليا للقوات المسلحة، ولم يأت في هذا النص الدستوري بيان للقوات المسلحة العسكرية، كما ورد في دستور 1959".

وأضاف "تعلّمون أن رئيس الجمهورية هو الذي يتولى التعيينات والإعفاءات في الوظائف العليا العسكرية والدبلوماسية المتعلقة بالأمن القومي بعد استشارة رئيس الحكومة، وتضبط الوظائف العليا بقانون. المبدأ هو أنه لا تفريق، حيث لم يفرق القانون. هذا معهود في كل نصوص العالم، فالقوات المسلحة هي القوات المسلحة العسكرية والقوات المسلحة الأمنية. وعودوا إن شئتم إلى القانون المتعلق بقوات الأمن الداخلي".

وتابع "رئيس الدولة هو القائد الأعلى للقوات المسلحة العسكرية والمدنية. فليكن هذا الأمر واضحا بالنسبة إلى كل التونسيين في أي موقع كان. لا أمل إلى احتكار هذه القوات لكن وجب احترام الدستور".

ويرى مراقبون أن الرئيس سعيد بهذا التصعيد كان يستهدف التصدي لتعيينات قد تخضع للولايات الحزبية داخل الأجهزة

الأمنية خاصة في ظل الأزمة السياسية التي تعرفها البلاد. وكان الرئيس سعيد قد انتقد في وقت سابق نولي رئيس الحكومة منصب وزير الداخلية بالنيابة.

واعتبر المحلل السياسي باسل الترجمان أن "رسائل الرئيس سعيد الأحد كانت واضحة وهي موجّهة للبرلمان كمؤسسة تشريعية ولرئيس الحكومة باعتباره أيضا وزيرا للداخلية، قيس سعيد بهذه التصريحات يرفض فرض تعيينات من قبل شق من الحزام السياسي الداعم للمشيشي صلب الأجهزة الأمنية".

وتابع الترجمان في تصريح لـ"العرب" أن "الرئيس سعيد يبدو أنه أراد أيضا تحييد وزارة الداخلية بعد أن حاولت أطراف سياسية في الفترة الماضية أن تجعل من قوات الأمن عصا بيدها ضد من يعارضها ولغرض تعيينات بالقوة كما رأينا ما حدث في وكالة تونس أفريقيا للأنباء عندما أقتحمها الأمن واعتدى على الصحفيين".

وأوضح "منذ سنوات تمت قيادة مشروع لتأسيس أمن جمهوري حقيقي لكن هناك أطرافا اليوم باتت تسعى إلى إفضال هذا المشروع".

وكانت الأيام الماضية قد شهدت احتجاجات لصحافيين بوكالة الأنباء التونسية على خلفية تعيين الصحفي كمال بن يونس الذي اتهمه الصحفيون بأنه معين من طرف حركة النهضة الإسلامية التي تقود الحزام السياسي الداعم للمشيشي.



استعان المشيشي بقوات الأمن التي اقتحمت مقر الوكالة الرسمية واشتجكت مع الصحافيين ما أثار انتقادات لانعة لتعاطي رئيس الحكومة الذي يشغل أيضا منصب وزير الداخلية مع هذه الأزمة. وفيما وجهت أوساط سياسية انتقادات للرئيس سعيد على الخطاب الذي

بدأ يصعد من خلاله مع خصومه خاصة في الوقت الذي تأمل فيه أطراف سياسية في إحياء مبادرة الحوار الوطني لإنهاء الأزمة السياسية الحالية، ترى أوساط أخرى أن الرجل يحاول التصدي لمساعي لاختراق المؤسسة الأمنية والعسكرية من قبل أطراف سياسية.

وقال الناشط السياسي عبدالعزيز القطي إن "الرئيس قيس سعيد أبدى وعيا بمخاطر استغلال المؤسسات الأمنية والعسكرية، وهو يصعد قطع الطريق على هؤلاء حتى لا يتمكنوا من مفاصل الدولة". وأضاف القطي في تصريح لـ"العرب" أن "حركة النهضة مثلا لها أذرع في كلتا الوزارتين (الدفاع والداخلية) وهي تحاول عبر التعيينات السطو على جزء منهما، لكن سعيد تظن لذلك وسيعمل على إيقاف النزيف".

وأوضح أن "الأطراف التي يقصدها الرئيس سعيد معلومة، وهو يخاطب طبقة سياسية متعقبة، وهي الأحزاب الموجودة في الحكم منذ 2011، والتي ساهمت في تدمير الوضع اقتصاديا واجتماعيا وسياسيا بالتوافقات والتحالفات". ويأتي هذا التصعيد من الرئيس سعيد في وقت تقسم فيه علاقته مع البرلمان ولاسيما رئيسه راشد الغنوشي

فرنسا تجدد دعوتها لسحب المرتزقة من ليبيا

باريس - جددت فرنسا مساء السبت دعوتها إلى سحب المرتزقة من ليبيا وذلك في أعقاب تصويت مجلس الأمن الدولي على قرار لتشن مراقبين أمميين لمراقبة وقف إطلاق النار في ليبيا.

ورحبت السفارة الفرنسية في ليبيا في تغريدة لها على موقع التواصل الاجتماعي تويتر باعتقاد مجلس الأمن للقرار 2570 بشأن دعم حكومة الوحدة الوطنية برئاسة عبد الحميد الدبيبة المسؤولة عن قيادة الانتخابات المقررة في ليبيا في 24 ديسمبر المقبل.

وأكدت السفارة الفرنسية أن قرار مجلس الأمن الدولي يدعو إلى الانسحاب السريع للقوات الأجنبية والمرتزقة من ليبيا ويؤكد أهمية الإدارة الشفافة والعدالة للموارد.

وجاء ذلك في وقت أعلنت الخارجية الفرنسية أن الرئيس إيمانويل ماكرون بحث هاتفيا مع رئيس حكومة الوحدة الوطنية عبد الحميد الدبيبة إجراء الانتخابات الليبية بشقيها الرئاسي والبرلماني المقررة في ديسمبر وتوحيد المؤسسات ورحيل القوات الأجنبية وتوفير الخدمات للمواطنين.

ومساء السبت طلب رئيس حكومة الوحدة الوطنية الدعم من مجلس الأمن الدولي من أجل إخراج المرتزقة من البلاد وذلك في وقت لم تبعث فيه الأطراف الدولية المعنية بهذا الملف (روسيا وتركيا) إشارات بشأن ذلك.

وقال الدبيبة في بيان إن الحكومة ترحب "بتشديد وحدات مراقبة أممية بالتعاون مع لجنة 5 + 5 لمراقبة وقف إطلاق النار"، وتعرب عن "استعدادها لتوفير كافة الإمكانيات لتيسير عملها".

ودعا البيان "مجلس الأمن إلى دعم الحكومة في عملية إخراج المرتزقة من الأراضي الليبية".

وطمان البيان "المجتمع الدولي بأن حكومة الوحدة الوطنية تضع كافة الإمكانيات المادية واللوجستية تحت تصرف المفوضية العليا للانتخابات من أجل التأكد من إجراء انتخابات وطنية حرة ونزيهة في موعدها المقرر في 24 ديسمبر المقبل" وهو الموعد الذي حددته خارطة الطريق المتبنية عن تفاهات جنيف السوسيرية.

وأكدت الحكومة أهمية ما جاء في القرار من إجراء المصالحة الوطنية كاستحقاق وطني مهم.

وجددت "التزامها بالمهام الموكلة إليها وفق خارطة السياسة المتفق عليها ضمن مخرجات الحوار السياسي الليبي، وعلى سعيها لتوفير الخدمات لكافة الليبيين في جميع مناطق البلاد"، وفق البيان.

تحركات مدروسة من سعيد

الذي يراس أيضا حركة النهضة بتوتر حيث يتنازع الرجلان حول الصلاحيات. ومنذ وصوله إلى رئاسة تونس يخوض الرئيس سعيد مواجهة مع حركة النهضة والبرلمان حيث رفض في وقت سابق تعديلا وزاريا أجراه المشيشي بضغط من النهضة استهدف نفوذه في حكومة هشام المشيشي.

ومؤخرا نجح سعيد في التصدي لتركيبة محكمة دستورية لم يتردد في القول إنها كانت ستكون لتصفية الحسابات موجها أصابع الاتهام إلى الحزام السياسي والبرلماني الداعم للحكومة.

ويرى مراقبون أن خطاب الرئيس سعيد وما يرافقه من استمرار للتصعيد بينه وبين حركة النهضة الإسلامية سيفاقم من التجاذبات السياسية التي كان يعول عليها من أجل إنهاء الأزمة السياسية التي أخذت منحى دستوريا أيضا في تونس.

وقال المحلل السياسي، هشام الحجي، إن "الرئيس قيس سعيد بخطابه الأحد ألقى الباب نهائيا أمام الحوار الوطني، وأعلن بوضوح أنه مصمم على مواجهة أكثر من أي وقت مضى" في إشارة إلى الصراع بينه وبين حركة النهضة الإسلامية.

الملف الحقوقي مدخل رئيس حزب الأصالة والمعاصرة في الانتخابات المغربية

محمد ماموني العلوي

للمس، مضيفا "من حق المحتجين أن يتظاهروا بسلمية، ومن حق قوات الأمن أن تمارس مهامها سلميا". كما أشار إلى ملف معتقلي حراك الربيع، حيث جدد موقفه بضرورة الإفراج عن المعتقلين، مؤكدا أن هذا الملف "ينبغي أن يتم حله قبل الاستحقاقات الانتخابية المقبلة".



ودخل وهبي على خط مشكلة الأساتذة مع الحكومة إذ يرفضون التعاقد ويطالبون بإمّاجهم في سلك الوظيفة العمومية، حيث أكد أنه مستعد للوساطة بين الطرفين انطلاقا من حرصه على ضمان حقوق، منتقدا الحكومة الحالية برئاسة سعد الدين العثماني التي لم تقم بمعالجة مشكلات التعليم وإنما تقوم بإدارتها فقط وانتقد طريقة تنزيلها لنظام التعاقد في القطاع معتبرا أنه لم يسبقه إعداد النظام والقوانين المؤطرة له.

وأكد الأمين العام لحزب الأصالة والمعاصرة بالرباط، يرى أنه بالرغم من الأهمية القصوى والحاجة إلى وضع خطة في مجال الديمقراطية وحقوق الإنسان، إلا أن الطرق والأليات المعتمدة تتطلب مراجعة، موضحا "لا بد من وضع أهداف وإجراءات وتدابير جديدة مع ضرورة تحيينها بشكل مستمر".

وتحدث وهبي عن صدام السلطة مع الأساتذة المتقاعدين الذين خرجوا للتظاهر في شوارع الرباط قبل أسابيع، مؤكدا أن "السلامة البدنية غير قابلة

أن تدخل الانتخابات دون تدخل الدولة والإدارة، ودون توفير المال وهيمنة الأولوية المالية". ولكن يبدو أن رسائل وهبي لا تجد صدى داخل الحزب، حيث تستمر الخلافات وسط انتقادات لانعة له.

وأكد برلمانيون من الحزب طلبوا عدم الكشف عن هوياتهم أن رئيس الحزب يسوق للجانب الحقوقي من أجل مكاسب سياسية وانتخابية، وتلميحا لصورته داخل وخارج الحزب من خلال مقولات شعبية.

ويرى هؤلاء أن الفوز في الانتخابات ليس هدفا بحد ذاته، بل لابد من إعمال القانون الداخلي وتفعيل منط الحماضية الحقيقي. وشدد النائب البرلماني محمد أبو درار في تصريح لـ"العرب"، على أن "القيادة الحالية لحزب الأصالة والمعاصرة تفقد للحكمة والتبصر في التعامل مع المشكلات، وهي تلجأ لأسهل الحلول رغم كارتيتها، متناسية أنها تتعامل مع هيئة سياسية تضم تيارات من مشارب مختلفة، وليس مقالة أو شركة".

وجاء حديث أبو درار في أعقاب رفضه لقرار من وهبي بشأن تجريد من عضويته في الحزب.

"حزب هش" أو "أنه يعيش مشكلات كبيرة".

وقال وهبي إن ما يطمح حزبه إلى تحقيقه هو "أن تكون الديمقراطية هي الناجحة في الانتخابات المقبلة، ونأتي نحن ثانياً"، مشيراً إلى أن نجاح الديمقراطية في الاستحقاقات "يقتضي



هدف عبد اللطيف وهبي ضمان مكان في الاستحقاق الانتخابي المقبل

الجميع من أجل أن يكونوا على اطلاع بما يحدث".

واعتبر أنه سيترشح للانتخابات المقبلة ويفوز بمقعده وأن حزبه "قادر على قيادة الحكومة المقبلة وله الكفاءات الضرورية لإنجاح التجربة"، رفضا القول بأن حزب الأصالة والمعاصرة

الرباط - سعى رئيس حزب الأصالة والمعاصرة المغربي عبد اللطيف وهبي إلى توجيه رسائل إلى داخل حزبه وخارجه بشأن توقعه في الانتخابات المقبلة المقررة في أكتوبر، حيث يركز وهبي على الجانب الحقوقي من أجل ضمان موقعه، لكن تلك الرسائل لا تنهي الخلافات التي تتمدد داخل حزبه.

وبعد سنتين من الخلافات والهزات التنظيمية التي عرفها الأصالة والمعاصرة، أشاد عبد اللطيف وهبي بـ"قوة التلاحم" بين أعضاء الحزب بتركيته على الجانب الحقوقي داخل وخارج الحزب، في خطوة يرى مراقبون أن وهبي يصعد المضي فيها من أجل ضمان توقعه في الانتخابات المقبلة من بوابة الملف الحقوقي.

وأكد وهبي في ندوة نظمتها مؤسسة الفقيه التواني السبت تحت عنوان "برامج الأحزاب السياسية بين الرهان الانتخابي وانتظارات المجتمع"، أن "الأصالة والمعاصرة قوي وقادر على تدبير الشأن الحكومي والشأن المحلي، وقوته تتجلى في أنه فسح المجال للنقاش الداخلي بصوت عال وفتح أبوابه أمام